الأمم المتحدة

E/2001/59

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 May 2001
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

جنيف، ٢ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالموضوع التالي: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

* E/2001/100.

50601 140601 01-35978 (A)
0135978

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٣	٣
أولا -	الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٤-٥٨	٤
ألف -	إنشاء الشبكات	١٢-٢٩	٦
باء -	المساعدة التقنية وبناء القدرات	٣٠-٥٠	١١
جيم -	وضع السياسات	٥١-٥٨	١٧
ثانيا -	إقامة شراكات من أجل التنمية	٥٩-٦٨	١٩
ثالثا -	الاستنتاجات والتوصيات	٦٩-٧٢	٣٠

الأطر

١ -	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)	٢١
٢ -	مؤسسة ''نيت إيد'' (Netaid.org)	٢٤
٣ -	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركة ميكروسوفت	٢٥
٤ -	مرفق البيئة العالمية	٢٥
٥ -	التحالف العالمي للقاحات والتحصين	٢٦
٦ -	مشروع لقاحات الالتهاب السحائي الوبائي من أجل أفريقيا	٢٨
٧ -	مبادرة مكافحة الملاريا	٢٩
٨ -	شراكة المعرفة العالمية	٣١
٩ -	الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الالكترونية (SoftBank)	٣٣

مقدمة

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية المستأنفة في عام ٢٠٠٠ المعقودة في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، أن يتناول الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ الموضوع المعنون ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص'' (مقرر المجلس ٢٠٠٠/٣٠٣). ويهدف هذا التقرير إلى مساعدة المجلس في مداولاته بشأن الموضوع المبين أعلاه.

٢ - ويورد هذا التقرير مزيدا من التطورات بشأن الموضوع الذي تضمنه تقرير الأمين العام المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠، والمعنون ''التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في إطار اقتصاد عالمي قائم على المعرفة'' (E/2000/52)، وكذلك تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل (E/55/381)، الذي ركز على تعزيز دور الأمم المتحدة في نقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، وكذلك على دورها في تعزيز تساوق السياسات وتكاملها والتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والمالية والتجارية والتكنولوجية والإنمائية على الصعيد العالمي بغية تحقيق الانتفاع الأمثل من فوائد العولمة. كما ينبغي الاطلاع عليه بالاقتران بتقرير الأمين العام بشأن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (E/2001/7) ، وتقرير الأمين العام عن الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية الذي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (E/2001/66).

٣ - ويتناول هذا التقرير الموضوع المذكور بالدراسة والتحليل بصورة متكاملة بغرض تعزيز الدور الإنمائي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، وفعالية الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها، ودعمها للاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية من خلال تعزيز فرص الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن طريق بناء الشراكات، ولا سيما مع القطاع الخاص. والأمثلة التي يوردها التقرير بالتفصيل عن هذه الشراكات وعن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في مجال نقل التكنولوجيا ليست أمثلة حصرية، لكنها تهدف فقط إلى تقديم صورة عن طابع ونطاق الجهود المبذولة حاليا، ولتيسير تقاسم الممارسات الجيدة.

أولا - الحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤ - يُقصد بنقل التكنولوجيا توفير المعرفة التكنولوجية غير المتاحة في بيئة إنتاجية معينة. وهي تمثل نقل حصيلة المعرفة الإنتاجية المتوفرة في كل من المجالين الخاص والعام، ويتم هذا النقل من خلال آليات مباشرة وغير مباشرة. أما الآليات المباشرة فتشمل شراء السلع والمعدات الإنتاجية، وتدريب مواطني البلدان المستفيدة على تكنولوجيات معينة، والاستعانة بالخبراء الأجانب والشركات الاستشارية الأجنبية. أما الآليات غير المباشرة فقد تشتمل على إنشاء المنشآت والمرافق بطريقة تسليم المفتاح، وإقامة شراكات المشاريع المشاركة بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية في البلدان المستفيدة، وإنشاء فروع مملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات.

٥ - ومع أن الفرص التي يتيحها نقل التكنولوجيا تختلف باختلاف الآليات المستخدمة، فإن النتائج ليست مؤكدة دائما. ويعتمد نقل التكنولوجيا على عدد من العوامل تشمل، في جملة أمور، مستوى حصيلة الخبرة القائمة داخل البلد المستفيد، والقدرة الاستيعابية للمنشآت والأفراد في البلد المستفيد، والإطار السياسي والقانوني والمؤسسي في البلد المستفيد. ونقل التكنولوجيا لا يحدث في فراغ: ذلك أنه لن يكون فعالا إلا إذا تم النقل إلى بيئة تتوفر لها القدرة والهياكل الأساسية العملية والتكنولوجية الكافية فضلا عن الإطار المؤسسي والقانوني الملائم. ويتحدد أيضا مصير نقل التكنولوجيات بوجود وإنفاذ نظم وطنية ودولية لحقوق الملكية، وبما لدى الأطراف من قوة في مجال المساومة ومن قدرات تفاوضية، علاوة على العوامل المتعلقة بتوازن السوق وغيرها من العوامل التي تتوقف عليها نتائج هذه المفاوضات .

٦ - وفي ظل الاقتصاد العالمي الراهن القائم على شبكات المعرفة، فإن المعرفة والتطور التكنولوجي يُشكلان اثنين من العوامل المحددة الحاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتنشأ الحاجة إلى نقل التكنولوجيات من حقيقة مؤداها أن هناك تركيزا كبيرا في المعرفة، وفي التكنولوجيات المنبثقة منها، في عدد محدود من البلدان، بل وأكثر من ذلك في عدد قليل من الشركات الكبرى. والشركات عبر الوطنية هي المسؤولة الآن عن الجانب الأعظم من نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية. وهذا الواقع - المتمثل في تركز الدراية التكنولوجية في عدد قليل من الشركات التابعة لبضعة بلدان - إنما يعرض بلدانا كثيرة من بلدان العالم النامي إلى حالة من التبعية التكنولوجية، وإلى التسعير الاحتكاري لمنتجات وخدمات التكنولوجيا والمعرفة، وفي بعض الأحيان إلى فرض حلول تكنولوجية غير ملائمة لمجموعات المشاكل التي تنفرد بها هذه البلدان.

٧ - وعلاوة على ذلك، فإن أنماط الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية - إذا ما أخذنا في الاعتبار أن نحو ١٠ فقط من كبرى البلدان النامية تحصل على ما يربو على ٩٠ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي وتحظى بمشاركة أكبر في التجارة الدولية تتجاوز نطاق بيع سلعها الأساسية - هذه الأنماط تُشير إلى أن عددا قليلا من البلدان النامية هي المستفيدة من نقل التكنولوجيا عن طريق القنوات ذات الغلبة في مجال الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية التي تضطلع بها الشركات عبر الوطنية.

٨ - وعلاوة على ذلك، هناك قدر كبير من المعرفة في المجال العام التي لا يتيسر الحصول عليها من جانب البلدان النامية ومن جانب الشركات والأفراد في تلك البلدان نتيجة لعوامل شتى تتعلق بالافتقار إلى القدرة البشرية والمؤسسية فضلا عن التكاليف. ويمكن لهذا القدر من المعرفة أن يفيد البلدان النامية، وهناك ضرورة لبذل جهود حثيثة من أجل تسخير هذه المعرفة ونقلها إلى البلدان النامية. وتقتضي هذه العوامل جميعها ضرورة بذل جهد متضافر، من جانب المجتمع الدولي من أجل نقل التكنولوجيا للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

٩ - وينبغي أن تكون صفة الإلحاح هي السمة الرئيسية للجهود الرامية إلى نقل التكنولوجيا بالنظر إلى أن التكنولوجيا تتقدم بخطى بالغة السرعة. فأوجه التقدم الجديدة في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، والعلوم المادية، من بين مجالات كثيرة، تؤدي يوما بعد يوم إلى زيادة تحسين الامكانات الهائلة بالفعل لحفز التنمية بصورة كبيرة من خلال المراحل ''الوثابة'' للتنمية التكنولوجية، بما يتيح للبلدان النامية فرص الوصول إلى الأسواق والمعلومات والمعرفة التي لم يكن لها سبيل للوصول إليها حتى الآن. بيد أن الواقع المتمثل في أن هذه الامكانات الهائلة ليست مستغلة حاليا بصورة كافية إنما يهدد بزيادة تهميش اقتصادات البلدان النامية وشعوبها. وينبغي أن يكون في هذه الامكانات وفي الضرورة الملحة لوضعها بصورة وطيدة في خدمة التنمية ما ينير السبيل أمام ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أعمال في مجال نقل التكنولوجيا والمعرفة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠ - ومن العوامل الرئيسية الأخرى التي تحدد نطاق ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة من أعمال في هذا المجال إدراك قدرات القطاع العام على الصعيدين الوطني والدولي، وفي الوقت نفسه ما يواجهه من قيود، فيما يتعلق بضمان تحقيق كل منهما للنتائج المثلى للجهود الإنمائية. ويعتبر القطاع الخاص مصدرا رئيسيا للابتكار التكنولوجي، ومحركا للنمو الاقتصادي ، وتوفير فرص العمل، وتكوين الثروة. ويوفر المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، شبكات للتنظيم المجتمعي، وإطارا يمكن من خلاله إجراء مشاورات على

نطاق أوسع بشأن العملية الإنمائية ونتائجها المتوخاة. ولذلك فإن الكثير من مبادرات منظومة الأمم المتحدة في مجال نقل التكنولوجيا والمعلومات اتسم بصورة متزايدة ليس فقط بالتعاون بين مختلف وكالات المنظومة، ولكن أيضا بإقامة شراكات مع المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص.

١١ - وتركزت المبادرات في عدد من المجالات، من قبيل إنشاء شبكات نقل المعرفة والتكنولوجيا عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الانترنت، وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية، وبناء قدرات البناء النامية، ومساعدتها على تهيئة بيئة للسياسات العامة يكون من شأنها أن تفضي إلى استيعاب المعرفة والتكنولوجيا وتكييفهما واستخدامهما.

ألف - إنشاء الشبكات

١٢ - تختلف البلدان الفقيرة، وكذلك الشعوب الفقيرة، عن الغنية منها ليس فقط لقلة ما لديها من رؤوس الأموال، ولكن أيضا لقلة ما لديها من معرفة. وغالبا ما يكون تكوين المعارف ونشرها أمرا معقدا ومكلفا، ولذا فإن معظمها يتم تكوينه في البلدان الصناعية. ويمكن للبلدان النامية أن تحصل على المعرفة من مصادر خارجية ويمكنها كذلك أن تبني المعارف الخاصة بها. ونجاح التجربة الإنمائية في آسيا قياسا على أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يعزى جزئيا إلى قدرة بلدان شرق آسيا على اكتساب التكنولوجيا واستخدامها عن طريق اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة الدولية.

١٣ - وهناك نوعان من المعرفة: المعرفة التقنية أو ''الدراية الفنية''، والمعرفة المتعلقة بالخصائص. ويقصد بهذه الأخيرة المعرفة التي تلقي الضوء على جميع التعاملات الاقتصادية، وتكشف عن الأفضليات، وتوضح مختلف أشكال التبادل، وما إلى ذلك. ومن شأن عدم توفر هذه المعرفة أن يؤدي إلى نشوء أسواق معيبة، أو إلى إنهيار الأسواق، أو، وهو الأسوأ، عدم وجود أسواق، وتلك جميعها أمور تضر بالتنمية وتلحق الأذى بالفقراء.

١٤ - ومن شأن الافتقار إلى المعرفة التقنية أو الدراية الفنية أن تكون له نتائج وخيمة؛ وعلى سبيل المثال، فإن المعرفة المتعلقة بكيفية معالجة مرض بسيط مثل الإسهال هي معرفة قائمة منذ عدة قرون، ولكن ملايين الأطفال لا يزالون يموتون من هذا المرض لأن أباءهم لا يعرفون كيف يعالجونهم.

١٥ - وكذلك، فإن قدرا كبيرا من المعرفة والمعلومات مدمج في السلع والخدمات. وأصبحت المعرفة والمعلومات من مصادر تكوين الثروة كما أصبحت قيمة مضافة في حد ذاتها. ومع تزايد حجمهما وقيمتهما، يكون هناك تناقص تناسبي في حجم وقيمة مدخلات

أخرى مثل اليد العاملة، ورأس المال، والمواد، وما إلى ذلك. ومن شأن تركز الصناعات القائمة على كثافة المعرفة والمعلومات في البلدان الصناعية أن يسهم بصورة كبيرة في تحقيق التنمية وفي إيجاد فجوة تكنولوجية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

١٦ - بيد أن الحصول على المعرفة أصبح الآن أكثر سهولة من أي وقت مضى في تاريخ الجنس البشري. وسوف يؤدي تغير اقتصاد المعلومات إلى جعل المعرفة أيسر منالا في المستقبل مع استمرار انخفاض تكاليف الحوسبة والاتصالات والمعاملات. ورغم إمكانية تحقيق هذا اليسر في الحصول على المعرفة، فإن هناك عقبات تعترض هذا السبيل، ولا سيما من جانب المواطنين والمؤسسات في البلدان النامية، ومن الضروري بذل جهود حثيثة لتوليد المعرفة وتقاسمها، ومن ثم إقامة شبكات للمعرفة.

١٧ - وفي الوقت الراهن، هناك أربع شبكات رئيسية لها صلتها بمسألة نقل المعرفة والتكنولوجيا، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي: شبكة التنمية العالمية، وشبكة تنمية العلم والتكنولوجيا، وشبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وشبكة بدائل التكنولوجيات المستدامة.

١٨ - وشبكة التنمية العالمية، التي يرأسها البنك الدولي بمشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من وكالات المعونة الثنائية، هي شبكة ناشئة تضم عددا من المعاهد حول العالم تقوم بتوليد وتقاسم المعرفة بشأن التنمية. وهي تهدف إلى تعزيز نوعية وتوفر البحوث الموجهة نحو السياسات وتدعيم المؤسسات التي تضطلع بهذه الأعمال، ولا سيما في البلدان النامية. وتقوم هذه الشبكة بتوفير الأدوات والخدمات وفرص إقامة الشبكات من أجل مساعدة هذه المؤسسات وأعضائها على ضم صفوفها في مجال مكافحة الفقر.

١٩ - وتهدف شبكة التنمية العالمية إلى توليد وتقاسم المعرفة لأغراض التنمية، والمساعدة في سد الفجوة بين عملية وضع الأفكار وتنفيذها عمليا. وتعمل الشبكة على مسارين هما: توليد المعرفة، وتقاسم المعرفة. وسيجري توليد المعرفة عن طريق التدابير التالية:

- تنظيم مسابقة لتقديم منح بحثية يمولها البنك الدولي وتتولى إدارتها من خلال عملية تنافسية الشبكات الإقليمية المشاركة مع البنك الدولي في شبكة التنمية العالمية؛
- مشروع للبحوث العالمية تم إعلانه بالتنسيق مع جميع الشبكات الإقليمية التي تركز على الموضوع العام المتعلق بتوضيح النمو الاقتصادي من عدمه في جميع المناطق، عن طريق الاستعانة بنهج شامل ومقارن يتناول المجالات الأربعة التالية: النمو الكلي، والاقتصاد السياسي، ووكلاء القطاع الخاص، والأسواق باعتبارها مؤسسات في عملية النمو؛

- الاضطلاع بمبادرة بشأن البيانات بهدف رعاية وتوفير المعلومات عن التدريب والأنشطة الأخرى الرامية إلى دعم الاستخدام الأعم والأفضل للبيانات الدقيقة في البحوث المتعلقة بالاقتصاد الكلي والبحوث الاجتماعية – الاقتصادية.

٢٠ – أما تقاسم المعرفة فيتناول الجوانب التالية:

- إقامة الشبكات وإدارة المعرفة: مساعدة مؤسسات البحوث ورسم السياسات عن طريق دعم الأنشطة المتعلقة بإقامة الشبكات الالكترونية الناشطة على الصعيدين العالمي والإقليمي والرامية إلى ضمان تقاسم أحدث البحوث وأفضل الممارسات والأفكار الجديدة بين المجتمعات الإنمائية؛

- دعم الأنشطة التي تؤكد على الجانب التنظيمي للنشاط المتعلق بتشكيل أفرقة البحث، من قبيل جمع الأموال، والتقييم، وفعالية نشر النواتج البحثية؛

- التدريب: ستقوم شبكة التنمية العالمية بتزويد الباحثين والموظفين التابعين لمؤسسات رسم السياسات بطائفة من أنشطة التدريب وبناء المهارات.

٢١ – ويتوقف استخدام واستيعاب التكنولوجيات الجديدة على تمتع البلدان النامية بالقدرات التكنولوجية الأساسية على اختيار واقتناء وتوليد وتطبيق التكنولوجيات التي تناسب أهدافها الإنمائية. والبلدان النامية ليست في حاجة إلى أن تبدأ الشوط من أوله فيما يتعلق بالبحوث الأساسية العلمية والتكنولوجية. فسوف يشكل ذلك إهدارا لمواردها المحدودة أصلا. وتحتاج هذه البلدان إلى المعلومات التكنولوجية المفيدة بشأن مصادر وشروط نقل التكنولوجيا. بيد أن الباحثين وراسمي السياسات من البلدان النامية يفتقرون فيما يبدو إلى الموارد التي تمكنهم من الانضمام إلى مناقشة متعلقة ببحوث العلم والتكنولوجيا. ولمعالجة هذه الحالة أنشأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) شبكة تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٢ – وشبكة تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية هي شبكة الكترونية ونظام لتبادل المعلومات من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. والغرض من هذه الشبكة هو تحسين ما يلي:

- تقاسم المعلومات عن طريق إتاحة فرص الوصول إلى أحدث المعلومات ذات الصلة الوثيقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، والوصول إلى حلقات الربط بالمعلومات المتعلقة بأنشطة العلم والتكنولوجيا التي تضطلع بها الهيئات التابعة للأمم المتحدة؛

- نشر المعرفة، عن طريق توفير المعلومات وتحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالآليات والاستراتيجيات والقنوات اللازمة لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشرها وتكييفها، وتنمية القدرات التكنولوجية في البلدان النامية. وسيضطلع أيضا بالنشر الالكتروني للأخبار والتقارير التي تتضمن معلومات ودراسات حالة إفرادية عن العلم والتكنولوجيا؛

- زيادة الوعي بالتطورات العلمية والتكنولوجية التي لها أهميتها الخاصة فيما يتعلق بتعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في الدول الأعضاء.

٢٣ – وتسعى الشبكة إلى أن تكون بمثابة مرجع هام على الشبكة الإلكترونية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ولذلك، فإنه بالإضافة إلى الوصلات الالكترونية للشبكة بأنشطة العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، ستكون لها وصلات بالشركاء وبرامج الربط الشبكي في منظومة الأمم المتحدة والقطاعين العام والخاص. وتغطي هذه الوصلات فئات من قبيل تحديد مواقع الشركاء في البحوث، وسوق التكنولوجيا، وممارسات الشراكة التكنولوجية، وأنظمة وسياسات تيسير الشراكات الدولية في مجال العلم والتكنولوجيا، وتشجيع الشبكات في البلدان النامية وتقديم المساعدة التقنية إليها، وتسجيل الشبكات الدولية الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا.

٢٤ – وتنطوي المعرفة التقنية وتطورات العلم والتكنولوجيا على اعتبارات تتعلق بحقوق الملكية الفكرية. ومع أن هناك قدرا كبيرا من المعارف والمعلومات المتاحة في المجال العام، فإن معظم المعارف والمعلومات التي تنطوي عليها أوجه التقدم التكنولوجي تخضع بصورة متزايدة لحقوق الملكية الفكرية. وهذه هي الحالة بوجه خاص في مجالات التكنولوجيات الجديدة ذات الأثر الهام على القدرة التنافسية للشركات والاقتصادات وعلى رفاهية الناس في سياق العولمة، من قبيل التكنولوجيا الحيوية، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمواد التوليفية الجديدة. ويعد التفهم الفعال لنظام حقوق الملكية الفكرية أمرا حاسما للبلدان النامية في سعيها إلى نقل التكنولوجيا والمؤسسات التي تساعدها في هذا المسعى.

٢٥ – وبالنظر إلى أن التجارة الدولية، إلى جانب الاستثمار المباشر الأجنبي، تعد الوسيلة الرئيسية لنقل التكنولوجيا، فإن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[1]، والذي بدأ سريانه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، يعد أحد الصكوك الهامة المتعلة بحقوق الملكية الفكرية. ويعتبر الاتفاق أن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها من شأنهما أن يسهما في تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها، وفي تحقيق المزايا المتبادلة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستعمليها، وذلك بطريقة من شأنها أن تفضي إلى تحقيق

الرفاه الاجتماعي – الاقتصادي، وتحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات. وينص الاتفاق أيضا على اشتراطات معينة، كاشتراط الكشف عن طلب الحصول على براءة الاختراع، من أجل توفير الحوافز لنقل التكنولوجيا وتيسير نقلها إلى البلدان النامية.

٢٦ – وفي عام ١٩٩٦، أبرمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية اتفاقا ينص على أن تواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنشطتها المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية – التقنية والتعاون التقني من أجل البلدان النامية. وينص الاتفاق أيضا على تقديم هذه المساعدة فيما يتصل بالاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة إلى البلدان النامية غير الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية لكنها أعضاء في منظمة التجارة العالمية. ويعد أحد العناصر الحاسمة في استراتيجية المنظمة العالمية للملكية الفكرية فيما يتصل بهذه الولاية المحددة وأيضا فيما يتصل بولايتها بوجه عام هو الربط الشبكي بين عناصر مجتمع حقوق الملكية الفكرية وبناء قاعدة مرجعية لحقوق الملكية الفكرية على الصعيدين العالمي والوطني، ومن ثم إنشاء شبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٢٧ – وشبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية هي شبكة معلومات رقمية عالمية تتيح إدماج موارد معلومات الملكية الفكرية، وعملياتها، ونظمها، بالنسبة لأوساط الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مكاتب الملكية الفكرية للدول الأعضاء. وتربط هذه الشبكة بين ٣٣٢ من مكاتب الملكية الفكرية في ١٧١ بلدا، وسوف تستند في المقام الأول على الهياكل الأساسية للاتصالات في جميع أنحاء العالم، وستكون أيضا بمثابة منفذ للنظم الأخرى التي توفرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مثل المكتبات الرقمية للملكية الفكرية. وتسعى الشبكة إلى ضمان تحقيق فرص استفادة جميع الدول الأعضاء منها على قدم المساواة عن طريق إقامة وصلات مع مكاتب الملكية الفكرية غير المتصلة بالانترنت، وكذلك عن طريق التدريب وتنمية الموارد البشرية اللازمة.

٢٨ – وأبرز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ ضرورة إتاحة فرص الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا التي يجري تطويرها في أماكن أخرى، وإيجاد حلول للمشاكل البيئية التي تنفرد بها البلدان النامية، واعتُبر هذان الأمران من بين الخيارات الاستراتيجية الرئيسية لمواجهة التحدي المتعلق بتحقيق التنمية المستدامة بيئيا في البلدان النامية. ويُعد نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، ولا سيما تكنولوجيات تقليل الهدر، والحد من استهلاك الطاقة، وتخفيض التلوث إلى أدنى حد، مقرونة باستخدام المعرفة المحلية والحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد المتجددة ومنع تحات التربة، أحد التدابير الهامة للحفاظ على الصالح العام العالمي.

٢٩ - وفي ضوء ذلك، شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتشارك مع مرفق البيئة العالمية، في إنشاء شبكة بدائل التكنولوجيات المستدامة لغرض تعزيز الإدارة المحسَّنه للمعارف وتقاسم المعلومات من أجل اتخاذ القرارات السليمة بيئيا، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إلى البلدان النامية.

٣٠ - ونشطت اللجان الإقليمية أيضا في إقامة الشبكات الإقليمية. وعلى سبيل المثال، فإن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لديها عدد من شبكات المعلومات مثل شبكة دوائر معلومات التجارة والاستثمار، والشبكة الدولية لنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا لمنطقة آسيا، والشبكة الإقليمية للمعلومات البحرية، وغيرها.

باء - المساعدة التقنية وبناء القدرات

٣١ - تعتبر التجارة الدولية إحدى القنوات الرئيسية لنقل المعرفة والتكنولوجيا إلى البلدان النامية. وتشكل التجارة الإلكترونية أحد الأبعاد الجديدة والناشئة في مجال التجارة الدولية. وفضلا عما تتمتع به التجارة الإلكترونية من إمكانات لتعزيز فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق هناك خطر واضح وراء ظهور التجارة الإلكترونية كأحد العوائق التجارية الجديدة أمام البلدان النامية بالنظر إلى عدم تطوير الهياكل الأساسية اللازمة لضمان توصيلها إلكترونيا علاوة على عدم توفر القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة من أجل المشاركة الفعالة في صفقات التجارة الإلكترونية.

٣٢ - ومع ذلك، فإن التجارة الإلكترونية نفسها تتيح للشركات في البلدان النامية، التي تميل إلى كونها شركات صغيرة الحجم، إمكانيات الوصول إلى أسواق السلع والخدمات على نحو يحقق الفائدة لهذه الشركات. ومن شأن هذه التجارة الإلكترونية أن تسهِّل بدرجة أكبر للحرفيين والمؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم عملية الوصول إلى الأسواق التي تقوم على الصلة المباشرة ما بين الأعمال التجارية والمستهلك، فضلا عن الدخول في سلاسل العرض الخاصة بالأسواق القائمة على العلاقة المباشرة ما بين جهة وأخرى من جهات الأعمال التجارية، وما بين الأعمال التجارية والحكومات؛ وستؤدي أيضا إلى تيسير النشاط في السوق العالمية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والمدارية، فضلا عن الحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق. كما ستتيح التجارة الإلكترونية للأفراد والمؤسسات في البلدان النامية العمل بصورة أكفأ وتقديم الخدمات في أي مكان في العالم بصرف النظر عن الموقع وبُعد المسافات الفعلي.

٣٣ - ولكي تحقق البلدان النامية الإمكانات المرجوة من التجارة الإلكترونية، هناك حاجة ملحَّة للعمل على التغلب على الاختناقات الهيكلية في مجالات الاتصالات، والنقل،

والسوقيات، والعمليات الجمركية. وهناك أيضا حاجة إلى تشجيع وتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان النامية بصورة نشطة. وهناك عدد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة الناشطة بصورة كبيرة في هذا المجال، ولا سيما الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣٤ - ويقوم الأونكتاد، عن طريق الحلقات الدراسية وحلقات العمل والخدمات الاستشارية والتدريب، بتقديم المساعدة التقنية في مجال استخدام ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات تعزيز التجارة، والنقل، والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة. وأنشأ أيضا برامج من قبيل نظام تحليل التجارة والمعلومات المتصلة بها، والنظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع، وبرنامج النقاط التجارية.

٣٥ - ونظام تحليل التجارة والمعلومات المتعلقة بها هو نظام معلومات محوسب متاح للمستعملين الخارجيين وهدفه زيادة الشفافية في الشروط التجارية. وهو موجه لاستخدام راسمي السياسات والمتعهدين الاقتصاديين العاملين في مجال التصدير.

٣٦ - وهناك ما يربو على ٨٠ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تطبق النظام الآلي للبيانات الجمركية كأداة لإصلاح وتحديث إدارة هيئاتها الجمركية. ويهدف النظام إلى التعجيل بعمليات التخليص الجمركي من خلال الحوسبة وتبسيط الإجراءات، ومن ثم التقليل إلى أدنى حد من التكاليف الإدارية التي تتحملها الأوساط التجارية والاقتصاد بوجه عام. كما يتيح إدخال النظام الآلي للبيانات الجمركية زيادة العائدات الجمركية عن طريق كفالة الإعلان عن جميع البضائع، والحساب الصحيح للرسوم والضرائب، وتطبيق وإدارة عمليات الرسوم/الإعفاءات ونظم الأفضليات وغيرها بشكل سليم. وعلاوة على ذلك، يساعد هذا النظام على إصدار البيانات التجارية والضريبية الموثوق بها في الوقت الملائم للمساعدة في عملية التخطيط الاقتصادي. ولكي يستجيب النظام الآلي للبيانات الجمركية لاحتياجات المتعهدين التجاريين، فقد قام الأونكتاد، في غضون إعداد وتنفيذ هذا النظام، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص، ولا يزال يتشاور معهم.

٣٧ - أما نظام المعلومات المسبقة عن البضائع فهو نظام للمعلومات المتعلقة بالنقل والإمداد، وهو يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الحواسيب الصغيرة لتحسين كفاءة النقل في البلدان النامية عن طريق تتبُّع مسار المعدات والبضائع على مختلف وسائل النقل وفي النقاط البينية، ويقوم بتوفير المعلومات قبل وصول البضائع. ويقوم هذا النظام بتزويد المتعهدين من القطاع العام والخاص على السواء ومساعديهم بالمعلومات

الموثوق بها والمفيدة والمناسبة من حيث الوقت بشأن عمليات النقل. ويقوم النظام أيضا بصورة منتظمة بإصدار مؤشرات للأداء لتمكين الإدارة من معالجة أوجه النقص والاستفادة التامة من القدرات القائمة في مجال الهياكل الأساسية والمعدات. ويقوم أيضا بتوفير البيانات من أجل التخطيط الاقتصادي ودعم الأنماط المُثلى لتوزيع وسائط النقل.

٣٨ - ويتمثل أحد مجالات المساعدة الهامة في نقل المعرفة فيما يتعلق باستعمال الإنترنت من أجل تعزيز المؤسسات المحلية ونشر المعلومات عن البلدان النامية. أما برنامج النقاط التجارية - الذي جرى تنفيذه بالتشارك مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تسهم بخبرتها في مجال المعايير المتعلقة بالبيانات الإلكترونية، ومركز التجارة الدولية، الذي يوفر المعلومات التجارية - فإنه يستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما الإنترنت، كوسيلة لزيادة مشاركة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في التجارة الدولية، ولتحسين قدرتها التنافسية عن طريق خفض ما تتحمله من تكاليف. وتعمل النقاط التجارية كمراكز للوصول إلى الإنترنت تستفيد منها المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في البلدان النامية التي لا يمكنها تحمل تكاليف التوصيل بالإنترنت بنفسها. ومن أجل التغلب على المشاكل المتعلقة بعدم توفر خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية الكافية في عدد من البلدان النامية، قام برنامج النقاط التجارية أيضا بإنشاء خدمة لإتاحة تسهيلات الإنترنت للوكالات والمؤسسات الحكومية المهتمة بالأمر في البلدان النامية.

٣٩ - ومن أجل اجتذاب ومشاركة القطاع الخاص، قام مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد مؤخرا باتخاذ مقرر بتحويل نظام الفرص التجارية الإلكترونية - الذي يشكل جزءا رئيسيا من برنامج النقاط التجارية - إلى كيان ملائم لا يستهدف الربح. وأدى ذلك إلى إنشاء الاتحاد العالمي للنقاط التجارية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وهو منظمة لا تستهدف الربح تمثِّل جميع النقاط التجارية. والهدف الرئيسي للاتحاد هو إقامة شراكات استراتيجية مع عناصر القطاع الخاص الفاعلة القادرة على المساهمة في زيادة تطوير البرنامج.

٤٠ - وأعلن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مبادرة التجارة الإلكترونية من أجل البلدان النامية لتمكين البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أن تشارك بنشاط في الاقتصاد القائم على الشبكات. ومبادرة التجارة الإلكترونية من أجل البلدان النامية لها أربعة أهداف هي: (أ) تنسيق إنشاء الهياكل الأساسية للأعمال التجارية الإلكترونية؛ (ب) إتاحة نقل تكنولوجيات الأعمال التجارية الإلكترونية؛ (ج) معالجة القضايا المتعلقة بالسياسات واستراتيجيات الأعمال التجارية الإلكترونية؛ (د) إقامة شراكات حيادية وغير استبعادية مع الصناعة. ويجري تنفيذ هذه المبادرة بالتشارك مع مركز التجارة العالمية في

جنيف، وأحد الكيانات التابعة للقطاع الخاص، وقد جرى توسيعها حتى شملت الآن ١١٠ بلدان من جميع المناطق.

٤١ - ويستهدف أحد الأنشطة الرئيسية للمبادرة العمل مع الشركاء في مجال الصناعة والحكومات المحلية لنشر المراكز المجتمعية المتعددة الأغراض التي تعمل من بُعد. وقد قام الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بالفعل، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومركز بحوث التنمية الدولية، وعدد من الشركاء الآخرين، بنشر هذه المراكز في أوغندا وبوتان وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي والهند ومن المزمع نشر المزيد منها في بلدان نامية أخرى.

٤٢ - وتتوقف قدرة أي بلد من البلدان النامية على المشاركة بنشاط في التجارة الإلكترونية وكذلك قدرته على تحقيق النجاح في اقتناء طائفة من التكنولوجيات الأخرى والتكيف معها واستخدامها، ليس فقط على توفُّر الهياكل الأساسية السليمة، ولكن أيضا على ما يتوافر لديه من قدرة بشرية ومؤسسية. وسيحتاج هذا البلد إلى الأفراد الذين تتوفر لهم المهارات والتدريب والخبرة فضلا عن الميل للعمل في هذا المجال. وسيحتاج أيضا إلى المؤسسات التي تيسِّر تقاسم المعرفة وإدارتها وإضفاء الصبغة الشرعية عليها. وأخيرا، فإن هذا البلد سيحتاج أيضا إلى إطار استراتيجي موحَّد لاقتناء التكنولوجيا واستغلالها. وفيما يلي أمثلة على أعمال وكالات منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية.

٤٣ - أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج شبكة التنمية المستدامة الذي يمثل جزءا من المجهود الذي يبذله البرنامج الإنمائي لمعالجة تنامي ''فجوة المعلومات'' القائمة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ويدار برنامج شبكة التنمية المستدامة على الصعيد القطري، ويجري من خلاله إنشاء مواقع محلية على شبكة الإنترنت ودعمها، وبناء القدرات وموارد المعرفة الوطنية. ويركز هذا البرنامج على توفير إمكانية الربط الشبكي، وبناء القدرات، ووضع محتويات المواقع ونشرها بالاعتماد على نهج تشاركي متعدد القطاعات. وفي عام ١٩٩٦، بدأ البرنامج شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي جماعة تتألف من ٤٢ بلدا جزريا ناميا تربط بينها شبكة الإنترنت من أجل تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات المتصلة بالقضايا الرئيسية، على النحو الذي حدده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية لعام ١٩٩٤. وتنفذ أعمال شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالتعاون الوثيق مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وتكرس الشبكة للتواصل فيما بين الشركاء فيها وتدريبهم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٤ - وتستعين الوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أيضا بالإمكانات التي تتيحها تكنولوجيات الإنترنت فيما تضطلع به من أعمال في مجال بناء القدرات المتصلة بالتنمية. فعلى سبيل المثال، طرحت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مبادرة باسم شبكة معلومات المزراعين تربط بين جماعات المزارعين المنظمة في البلدان النامية وبين وكالات الخدمة مما يؤدي إلى خفض التكاليف، وتمكين المزارعين فيما يتصل بمعاملات السوق وتعزيز قدراتهم الإنتاجية. وتعتمد هذه الشبكة على خبرة المنظمة في شيلي والمكسيك اللتين تزود فيهما الشبكات الإلكترونية المزارعين بالمعلومات والبيانات الأساسية المتعلقة بالمحاصيل، والمدخلات، والأسعار، والأسواق، وخدمات الائتمان، والظروف الجوية، وما إلى ذلك.

٤٥ - وقد بدأت منظمة الطيران المدني الدولي جهودا ترمي إلى مد نطاق استعمال شبكتها بحيث يشمل جميع دولها الأعضاء في جميع أنحاء العالم؛ ويجري في الوقت الراهن توسيع الشبكة حتى تضم معلومات أخرى مباشرة تتصل بالطيران. ولمنظمة الطيران المدني الدولي منذ عهد بعيد شراكة مع أحد كيانات القطاع الخاص، وهو خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية، وسيجري توسيع نطاق هذه الشراكة بحيث تشمل تزويد الدول التي تفتقر إلى الربط الشبكي في الوقت الراهن بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. كما ستضطلع المنظمة، بالتعاون مع خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية، بتعزيز استعمال الكيانات الشرعية التي لها صلة بالطيران لإسم المجال الشبكي الرئيسي ''aero''.

٤٦ - وقام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الذي يعمل بالتعاون الوثيق مع شركاء من المجتمع المدني، وبخاصة المؤسسات والقطاع الخاص، بإنشاء شبكات خارجية (إكسترانت) وقواعد بيانات ونظم معلومات بيانية مختلفة من أجل تحسين تدفق المعلومات وتبادل المعارف المتعلقة بمسائل المستوطنات البشرية. ومن هذه الشبكات الخارجية الشبكة الخارجية لأفضل الممارسات، التي تعمل بمثابة منبر للاتصال وتبادل المعارف فيما بين شبكة عالمية متنامية من مؤسسات التدريب وبناء القدرات والدعوة في مجال السياسات. ويكرس محتوى هذه المنابر لتوثيق الحلول الناجحة للمستوطنات البشرية المستدامة، ونشرها، وتبادلها، ومناقشتها.

٤٧ - وتستخدم الأكاديمية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية وسائل تعتمد على الشبكة العالمية وغيرها من الوسائل التي تتيحها تكنولوجيات من قبيل عقد المؤتمرات عن طريق الفيديو من أجل تقريب الطلاب وغيرهم من الأطراف المهتمة في جميع أنحاء العالم

من المعلمين المتخصصين في المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ومن شأن تعزيز الربط الشبكي أن يسهل بصورة أكبر من إتاحة هذا النهج في التعلم والتدريب ومن إمكانية استخدامه على نطاق واسع، ولاسيما في البلدان النامية، ولذا، تعمل المنظمة على توفير الربط الشبكي من خلال مبادرتها المسماة بشبكة المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

٤٨ - ولوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى برنامج للتدريب المهني والتعليمي للاجئين الفلسطينيين في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية. وفي عام ١٩٩٨، طرحت الوكالة مبادرة للحواسيب وتكنولوجيا المعلومات بمساعدة منحة قدمتها إحدى الجهات المانحة. وتوفر هذه المبادرة تسهيلات للتدريب على الحاسوب، كما يجري العمل من خلالها لبدء سلسلة من برامج تدريب المعلمين والمديرين من أجل الارتقاء بمعايير التدريس والإدارة في مختلف مراكز التدريب المهني وتزويد المتدربين بالمهارات ذات الصلة التي تلزم للاستجابة لمطالب السوق. ويجري الاضطلاع بهذا البرنامج بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع الاتحاد الأوروبي.

٤٩ - وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال تنمية الموارد البشرية عددا من الدورات الدراسية التي تقدم من خلال مراكز الخبرة الرفيعة التابعة للاتحاد وجامعة الاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية ومركز التدريب الإلكتروني التابع للاتحاد. كما عقد الاتحاد طائفة من الحلقات الدراسية ضمن إطار التعلم عن بعد تتعلق بمواضيع تتراوح ما بين تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية و إدارة الترددات الوطنية.

٥٠ - أما منظمة العمل الدولية فيتزايد استغلالها للفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة في إيصال مساعدتها التقنية، وذلك على سبيل المثال عن طريق الاستعانة بالطرائق التفاعلية للتعلم عن بعد في برامجها التدريبية في البوسنة والهرسك، التي تهدف إلى كفالة سرعة اندماج السكان المشردين في سوق العمل. كما تستعين المنظمة بشبكة الإنترنت في مركزها الدولي للتدريب في تورين من أجل إكمال برامجها الداخلية، عن طريق تزويد العملاء من خلال الشبكة العالمية بخدمات المساعدة في التعلم وبنماذج التدريب. ويعكف المركز أيضا على وضع برنامج جديد للحواسيب، هو برنامج القراءات الدراسية على شبكة الإنترنت الذي يتيح للطلاب فرصة الاسترجاع السريع للرسائل التي يوجهها لهم المعلم على شبكة الإنترنت ثم الانفصال عن الشبكة والعمل بعيدا عنها. ولهذا الأمر أهمية بالغة في كثير من البلدان النامية

التي تكون الوصلات الهاتفية فيها سيئة وخدمات توفير الإنترنت مكلفة ومصادر الكهرباء لا يعتمد عليها.

جيم- وضع السياسات

٥١ - يتوقف نقل ونشر المعارف والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على وجود بيئة مؤاتية من السياسات. فعلى سبيل المثال، يلزم لإرساء التجارة الإلكترونية وتطويرها في بلد من البلدان أن يكون قد تم حل المسائل التي تخص شؤون الحكم، بما في ذلك حماية المستهلكين، وأمن المعاملات، وخصوصية السجلات، والضرائب، ومسائل الملكية الفكرية. وبالمثل، فإلى جانب العوامل الطبيعية من قبيل ثروات الموارد الطبيعية، يحدد موقف البلد من سياسات التجارة ومن الاستثمار المباشر الأجنبي مدى ما يتلقاه من تحويلات التكنولوجيا وطابع هذه التحويلات. كما أن سياسات البلد المتعلقة بالتعليم والتدريب والمتصلة بأمور من بينها تعليم البنات وتدريب النساء تحدد قدرته على اكتساب التكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعديلها والاستفادة منها. ومجمل القول إن للسياسات أهميتها في استحداث التكنولوجيات، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واكتسابها، وتعديلها، والاستفادة منها.

٥٢ - وانطلاقا من أن للسياسات أهميتها في كفالة تحويل المعارف والتكنولوجيا على النحو الأمثل إلى البلدان النامية بما يعزز من نموها الاقتصادي ومن إيجاد فرص العمل ومن التنمية البشرية المستدامة فيها، تنخرط وكالات منظومة الأمم المتحدة في طائفة من الأنشطة التي ترمي إلى تيسير وضع السياسات. وتتراوح هذه الأنشطة ما بين وضع البيانات والإحصاءات التي يُسترشد بها في إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات وبين ترتيب اجتماعات للخبراء وصانعي السياسات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي أمثلة على الأعمال التي تضطلع بها بعض وكالات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٥٣ - ففي عام ٢٠٠٠، بدأت اليونسكو برنامج المعلومات للجميع الذي يوفر منبرا للمناقشات والشراكات الدولية والإقليمية في مجال السياسات، كما يوفر مبادئ توجيهية للإجراءات المتعلقة بحفظ المعلومات وتوفير سبل الحصول عليها أمام الجميع؛ ومشاركة الجميع في مجتمع المعلومات العالمي الناشئ؛ والنتائج الأخلاقية والقانونية والاجتماعية المترتبة على التطورات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويدعم هذا البرنامج عملية وضع الاستراتيجيات والوسائل والأدوات المشتركة اللازمة لبناء مجتمع للمعلومات تسوده العدالة والحرية، ولتضييق الفجوة بين من يتمتعون بثروة من المعلومات ومن يفتقرون إليها. ويمثل هذا البرنامج عنصرا أساسيا في تنفيذ ولاية اليونسكو المتعلقة بالمساهمة في توفير

''التعليم للجميع''، وفي إتاحة ''حرية تبادل الأفكار والمعارف''، و ''زيادة سبل الاتصالات بين الشعوب''.

٥٤ - وقد تناولت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالاشتراك مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، عدة جوانب هامة من جوانب نشر وتطبيق تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، وقامت الأمانة بنشر هذه المسائل في العدد العاشر من نظام تقييم التكنولوجيا المتقدمة: تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية[٢]. وقام الأونكتاد، بالاشتراك أيضا مع اللجنة، بالمساهمة في إعداد المنشور المعنون مجتمعات المعرفة: تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية المستدامة[٣]، الذي يشتمل على تجميع لثروة من المعلومات والشروح المتعلقة بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على البلدان النامية من وراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والهدف من هذا المنشور أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية لواضعي السياسات ومنتجي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومستعمليها، ولاسيما في البلدان النامية. ويجمع هذا المنشور آراء واضعي السياسات الحكوميين، ورجال الصناعة، والباحثين، وغيرهم من الأطراف المعنية في البلدان النامية والصناعية، وهو يستند إلى نتائج البحوث التي أجريت في ميدان الدراسات المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا.

٥٥ - ويضطلع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بقدر كبير من العمل في مجال وضع السياسات والبحوث المتعلقة بها ونشرها. وقد تولى الاتحاد زمام المبادرة فيما يتصل بقياس الفجوات القائمة فيما بين البلدان وداخلها في مجال الاتصالات، وذلك عن طريق تجميع المؤشرات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، وما يتصل بإجراء دراسات إفرادية قطرية واسعة لقياس درجة انتشار شبكة الإنترنت والعوامل المؤثرة على هذا الانتشار. ويدير الاتحاد مركزا لتبادل المعلومات بهدف نشر ثروة المعلومات التي يكتسبها. كما أن الاتحاد هو الوكالة الرائدة فيما يتعلق بتنظيم مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المزمع عقده في عام ٢٠٠٣، والمنتظر أن يعتمد خطة عمل بشأن تخطي الخط الفاصل الرقمي.

٥٦ - وتعكف منظمة العمل الدولية على تنفيذ قدر كبير من الأعمال المتعلقة بوضع السياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوظيف. وتكرس المنظمة منشورها الرئيسي لهذا العام، وهو تقرير حالة العمل في العالم لعام ٢٠٠١: الحياة في مكان العمل في ظل اقتصاد المعلومات[٤]، لتقديم تحليل متعمق للآثار المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بعالم العمل. وفي سياق برنامج الأنشطة القطاعية، وهو منتدى ثلاثي عالمي لمناقشة المسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والعمل على صعيد الصناعات، قامت المنظمة

مؤخرا، ببحث مسائل من قبيل النتائج المترتبة على تلاقي وسائط الإعلام المتعددة فيما يتصل بفرص العمل، والآثار التي تحدثها الأنشطة التجارية الإلكترونية على المسائل المتعلقة بالعمل في مجال صناعة معدات النقل. والمقصود أن تؤثر النتائج التي تخلص إليها هذه الاجتماعات الثلاثية العالمية في المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية.

٥٧ - وقد عكفت اللجان الإقليمية على العمل بنشاط في مجال وضع السياسات. فعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي، وهي إطار للعمل يرمي إلى بناء الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في أفريقيا، وقامت باعتمادها. وتمثل هذه المبادرة أيضا النشاط الرئيسي في مجال تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية الذي يجري الاضطلاع به ضمن المبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي مثال آخر، طرحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مبادرة إقليمية ترمي إلى مساعدة البلدان الأعضاء في تصميم وتنفيذ وإدارة أشكال مؤسسية مبتكرة، وهي معامل استحداث التكنولوجيا، ومجمعات التكنولوجيا، والتجمعات الصناعية للتكنولوجيا الرفيعة، وذلك من أجل تيسير نشر التكنولوجيات الجديدة، ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في قطاعات محددة من قطاعات المستعملين. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة لدراسة موسعة أجريت على هذه المؤسسات وتم تقديمها في اجتماع إقليمي حضره الخبراء وصانعو القرار من الحكومات والمؤسسات في البلدان الأعضاء.

٥٨ - ومن المنتظر أن تؤدي الخبرة المكتسبة في تصميم هذه الأشكال المؤسسية الجديدة وتنفيذها وإدارتها إلى صياغة أطر أنسب للسياسات، وإلى تعزيز الشراكات فيما بين القطاعين الخاص والعام، ومؤسسات المجتمع المدني الجديدة الرامية إلى اكتساب التكنولوجيا والمعرفة ونشرهما.

ثانيا - إقامة شراكات من أجل التنمية

٥٩ - تضم منظومة الأمم المتحدة مجموعة لا نظير لها من الوكالات المتخصصة والكيانات القادرة على تعبئة الخبرات اللازمة لمعالجة جميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات. وقد برهنت هذه الوكالات والكيانات بالفعل على قدرتها على تيسير المفاوضات الواسعة النطاق والمتعددة الأطراف التي حددت البرنامج العالمي للسياسات. وهي تواجه التحدي المتمثل في تنفيذ هذا البرنامج من أجل بلوغ الهدفين المتمثلين في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

٦٠ - ويتضح على نحو متزايد أن مواصلة وضع وتنفيذ البرنامج العالمي للسياسات تتطلب إقامة شراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى في ميدان التنمية، ولا سيما القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. فهذه المنظمات تمتلك القدرة على حفز أصوات قطاعات عديدة مختلفة في المجتمع وتوفير إطار للتشاور والعمل على الصعيد المحلي. وتشكل شبكات المنظمات غير الحكومية جزءا من رأس المال الاجتماعي الآخذ حاليا في الظهور باعتباره أحد المدخلات الحيوية الرامية إلى ضمان أن تؤتي جهود التنمية ثمارها.

٦١ - ومن ناحية أخرى، يوجد تحت تصرّف القطاع الخاص موارد مالية وتكنولوجية قادرة على الإسهام بصورة إيجابية في عملية التنمية إذا ما استُخدمت على نحو ملائم في سياق شراكة حقيقية. ويشكّل القطاع الخاص أيضا، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسيات، القوة الدافعة لعملية العولمة - بما تنطوي عليه من تزايد اندماج الاقتصادات الوطنية والمجتمعات واعتمادها على بعضها البعض. ولذلك، فإن للقطاع الخاص دورا يقوم به، إن لم يكن التزاما، فضلا عما له من مصلحة في كفالة تحقيق العولمة بشكل منصف للجميع.

٦٢ - وفي عام ١٩٩٩، نظرت لجنة التنسيق الإدارية في مسألة الشراكات مع المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، وخلصت بوجه خاص إلى أنه سيتعذر بلوغ بعض الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة إذا لم يقم القطاع الخاص بتطوير وتسويق تكنولوجيا جديدة والاستثمار في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، من غير المرجّح أيضا أن تزدهر الأعمال التجارية دون توفر السلم والأمن البشري، وهما الهدفان الرئيسيان اللذان تعمل الأمم المتحدة على تحقيقهما. ويشكل ذلك قاعدة متينة للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، إذ يمكنهما أن يتعاونا في السعي وراء السلم والأمن البشري، مما يهيئ أيضا الظروف المؤاتية لازدهار الأعمال التجارية، وخاصة في أسواق جديدة ظلت حتى الآن مغلقة أمامها. وفي ضوء هذه الاحتمالات، أيدت لجنة التنسيق الإدارية مبدأ الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، ولكنها شددت على أن تضم مثل هذه الشراكات جميع الأطراف ذات المصلحة وأن يكون لها بعد إنمائي متين. وأشارت أيضا إلى أن إشراك القطاع الخاص بشكل هادف يعد مهمة مليئة بالتحديات تتطلب اهتماما متواصلا ومراعاة دائمة لمختلف الثقافات والتضارب المحتمل في المصالح.

٦٣ - ويظل هناك في الواقع عدد من القضايا المحيطة بمسألة الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والأطراف ذات المصلحة في المجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص. أولاها أن البلدان النامية ذات تأثير محدود على حركة القوى العالمية التي تؤثر فيها. ويساور هذه

البلدان القلق من أن ترتيبات الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص ستقوض بدرجة أكبر مركزها الضعيف في رسم السياسات الاقتصادية الدولية. وتلك هي شواغل مشروعة. وفي الوقت نفسه، وكما يدل على ذلك مثال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والجهود التي يبذلها في مجال الشراكات (انظر الإطار ١)، تستطيع الشراكات التي تُقام على النحو الملائم أن تدمج مبدأ الإشراف الحكومي الدولي مع إتاحة المرونة اللازمة للشراكات. وهذا هو أيضا النهج الذي اتبعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا في تشكيل فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

٦٤ - وهناك شاغل آخر، وبخاصة بين أوساط المنظمات غير الحكومية، يتمثل في أن اتفاقات الشراكات مع القطاع الخاص قد تؤدي إلى قيام القطاع الخاص بالتأثير على خطة التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولقد كانت التجربة في مجال إقامة الشراكات حتى الآن متسقة مع غايات الأمم المتحدة، وسعت إلى النهوض بأهدافها الإنمائية (انظر الإطارين ٢ و ٣).

الإطار ١

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

يشكل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) جهدا ابتكاريا للشراكات من جانب منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٩٤، ويضم سبع مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والمشار إليها بالجهات المشتركة في رعاية البرنامج. والمهمة العالمية لهذا البرنامج هي الاضطلاع بدور قيادي وتعزيز ودعم استجابة موسعة لهذا الوباء بغية:

- الحيلولة دون تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- توفير الرعاية والدعم للمصابين بالمرض والمتأثرين به؛
- التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبشري لهذا الوباء.

والهدف الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) هو حفز وتدعيم وتنسيق الخبرات والموارد والشبكات الفريدة من نوعها التي يوفرها كل من الشركاء، مما يمكّن الشركاء من توسيع أنشطة التعميم عن طريق إقامة تحالفات استراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية الأخرى.

وانبثقت شراكتان عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بفضل الجهود التي بذلها البرنامج بنفسه: الأولى هي الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، والثانية هي مبادرة مع شركات المستحضرات الصيدلانية من أجل توفير الدواء بتكلفة منخفضة. وكان وراء قيام الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا حقيقة أن ٧٠ في المائة تقريبا من الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العالم و٩٠ في المائة من الوفيات من الإيدز تحدث في أفريقيا التي لا تضم سوى ١٠ في المائة من سكان العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن معدلات الإصابة هي الأعلى وإمكانية الحصول على الرعاية هي الأقل، وتعاني شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي التي من شأنها مساعدة الأسر على التخفيف من أثر الوباء من عدم الكفاية بشكل جسيم. وتجمع الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا بين جميع الشركاء والأطراف ذات المصلحة من أجل التركيز على وباء الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في إطار الجهود المتعلقة بأفريقيا التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠٠٠، طرح برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بالشراكة مع خمس شركات للمستحضرات الصيدلانية، مبادرة ترمي إلى تحرّي السبل التي تسمح لكل من هذه الشركات على أساس قطري بتحسين إمكانية الحصول على الأدوية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بتكلفة منخفضة بموجب شروط محددة ترتبط، في جملة أمور، بالتشريعات الوطنية، وحالة النظام الصحي، ومتطلبات التنسيق. وتوصلت ثلاثة بلدان، هي أوغندا ورواندا والسنغال، إلى اتفاقات مع معظم الشركات. واضطُلع ببعثات قطرية في ١١ بلدا آخر (٨ بلدان في أفريقيا، وبلد واحد في آسيا، واثنان في أمريكا اللاتينية). وطلب أكثر من ٣٠ بلدا المساعدة من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي تعاون ويواصل التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية من أجل تحسين الحصول على الرعاية والعلاج المتعلقين بالإيدز. وهو يؤدي على الأخص دورا

محوريا في قيام البلدان بإعداد خطط استراتيجية للرعاية. ويدعم إنتاج أدوية نوعية مضمونة الجودة ومنخفضة التكلفة، على أن يتم ذلك وفقا للقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، قام البرنامج بتوسيع الشراكة لتضم ٢٩ شركة تصنع منتجات نوعية و ١١ شركة أخرى تصنع أجهزة ولوازم التشخيص. وتتولى اليونيسيف تنسيق عمليات التقييم المتعلقة بما أبدته شركات القطاع الخاص الإضافية تلك من اهتمام بالمشاركة.

٦٥ - والبلدان النامية قلقة أيضا من أن يؤدي تزايد مشاركة القطاع الخاص في أعمال الأمم المتحدة إلى الانحراف عن الالتزامات التي تعهدت بها البلدان الصناعية، من قبيل رصد ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية أو قيامها مبدئيا بتحمل عبء غير متناسب من تكلفة كبح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومع أن الاحتراز من هذا الاحتمال أمر مشروع، يجب ألا يشكل ذلك عائقا أمام إيجاد سبل جديدة وابتكارية للتفاعل مع أطراف فاعلة رئيسية أخرى في العالم الفعلي للعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أظهرت التجربة العملية أن الشراكات أتاحت سبلا ابتكارية لتمويل نقل التكنولوجيات والمبادرات اللازمة في مجال التنمية المستدامة، على نحو ما برهن عليه مرفق البيئة العالمية والشراكات التي انبثقت عنه (انظر الإطار ٤).

٦٦ - ومن شأن إخفاق السوق أن يؤدي إلى حالة لا يمكن معها تحويل المعرفة التكنولوجية إلى منتجات يحتاج إليها مواطنو البلدان النامية، وكذلك عدم إتاحة المنتجات المتوفرة لمواطني البلدان النامية نظرا لانعدام الحوافز في سياق اعتبارات الربح. ولمعالجة هذه الظاهرة، أقامت منظومة الأمم المتحدة عددا من الشراكات، منها على سبيل المثال التحالف العالمي للقاحات والتحصين (الإطار ٥)، ومشروع اللقاح المضاد لوباء التهاب السحايا في أفريقيا (الإطار ٦)، ومبادرة مكافحة الملاريا (الإطار ٧).

٦٧ - وتحدي التنمية العالمية صعب ويتطلب الحوار بين جميع الأطراف الفاعلة، خاصة في ضوء التغيرات الفائقة السرعة التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيكون تحقيق التنمية وإحراز التقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أكثر من أي وقت مضى رهنا بامتلاك المعرفة والمعلومات. وفي سياق التحول نحو مجتمع معرفي عالمي، ستكون تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عوامل محدِّدة رئيسية للنمو الاقتصادي والرفاه البشري والاجتماعي.

الإطار ٢

مؤسسة "نيت إيد" (Netaid.org)

مؤسسة ''نيت إيد'' هي نموذج شراكة أسسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة سيسكو للنظم Cisco Systems. ويظهر هذا النموذج الفعالية الناجمة عن الجمع بين موارد شركاء متفرقين من أجل بلوغ أهداف محددة دون إيجاد هيكلية بيروقراطية جديدة. وتستخدم ''نيت إيد'' الإنترنت لتمكين الناس من اتخاذ الإجراءات للقضاء على الفقر المدقع في أرجاء العالم. وهي مركز للعديد من الأنشطة على الإنترنت التي تثير الاهتمام بالقضايا المتصلة بالفقر وتوفر المعلومات عنه وتتيح الفرصة لاتخاذ إجراءات واعية بشأنه.

ومؤسسة ''نيت إيد'' هي هيئة عامة لا تبغي الربح، مسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تدير الأنشطة والشراكات المتعلقة بها وتشرف على نوعية ونزاهة الأنشطة التي تنفذ عن طريق مختلف تحالفات الشراكة. ويرأس المؤسسة مجلس إدارة يجتمع بصورة منتظمة. ويستعين المجلس بالخبرة في أوساط التنمية الدولية وأوساط التكنولوجيا، فضلا عن شخصيات مرموقة من دنيا الموسيقى والفنون. ويعمل في المؤسسة عدد قليل من الموظفين، مقرهم نيويورك، وتدعمها مجموعة من مكاتب الشركاء في مواقع مختلفة.

والعمليات الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة (تطوير البرامج والتكنولوجيا، والتسويق، وبناء التحالفات) تموّل بواسطة تبرعات سخية تقدّمها مؤسسة خاصة وبواسطة المنظمات الشريكة، كشركة سيسكو للنظم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومتطوعو الأمم المتحدة، الذين يقدّمون الأموال نقدا وجزءا كبيرا من وقت عمل الموظفين وتبرعات عينية. ويكفل هذا الترتيب تخصيص نسبة ١٠٠ في المائة من التبرع الشخصي عن طريق المؤسسة للمشروع أو المشاريع المختارة، وبالتالي يستفيد منها المتلقون من الأفراد والجماعات مباشرة.

وتختار المؤسسة، بالشراكة مع منظمات أخرى لديها الخبرة وسبل الوصول اللازمة، البرامج التي تعلنها على موقع الإنترنت الخاص بها للحصول على الدعم المباشر من الجمهور. ويستند هذا الاختيار إلى المعايير التالية:

- نهج ابتكاري لمعالجة الفقر على نحو يتيح تمكين المتلقي، مع مراعاة المساواة بين الجنسين وحماية البيئة والأمانة الثقافية؛
- تعزيز قدرة المنظمات المحلية في الجماعات المتلقية؛
- وضوح الأهداف ونتائج قابلة للقياس في أطر زمنية محددة؛

- التعاون والرغبة في العمل مع مجموعة منوعة من المنظمات والائتلافات؛
- القدرة والرغبة في التفاعل مع المساهمين في المؤسسة والإبلاغ عن التقدم المحرز على الإنترنت؛
- تعزيز التنوع الجغرافي للمسائل والقضايا بطريقة تثري الخبرة التعليمية المتعلقة بأوجه الفقر العديدة؛
- القدرة على استثارة مخيلة وسائط الإعلام والجمهور بطريقة تولّد المزيد من الاهتمام والموارد من أجل زيادة الفرص المتاحة للفقراء.

الإطار ٣

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركة ميكروسوفت

تبرعت شركة ميكروسوفت بـ ١٠٠ من مجموعات مواد التسجيل لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ذروة الأزمة في كوسوفو. ومنذ القيام بهذا الجهد، يتواصل التعاون بين المفوضية والشركة. فقد صمما برنامجا معدلا للحاسوب يستخدم مجموعات مواد التسجيل نفسها، وتم توزيعها في العام الماضي في السنغال وكوت ديفوار وزامبيا مما أتاح تسجيل آلاف اللاجئين. وواصل متطوعو شركة ميكروسوفت دعم هذا الجهد عن طريق الموظفين المتطوعين والتبرعات. وهنالك خطط ترمي إلى توسيع استخدام هذه التكنولوجيا في بلدان أخرى.

الإطار ٤

مرفق البيئة العالمية

أُنشيء مرفق البيئة العالمية من أجل تحقيق التعاون الدولي وتمويل الإجراءات الرامية إلى مواجهة أربعة مخاطر رئيسية تهدد البيئة العالمية، وهي: فقد التنوع البيولوجي، وتغيّر المناخ، وتدهور المياه الدولية، ونضوب طبقة الأوزون. ويستفيد أيضا من التمويل المقدّم من مرفق البيئة العالمية الأعمال ذات الصلة الرامية إلى الحد من مشكلة تدهور الأراضي. وقد أُطلق مرفق البيئة العالمية عام ١٩٩١ بوصفه مرفقا تجريبيا ويشكل مثالا جيدا للتعاون فيما بين الوكالات، إذ يضم البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كوكالات رائدة. وأُعيد تشكيله بعد مؤتمر القمة المعني بالأرض الذي عُقد في ريو.

ويضم مرفق البيئة العالمية ١٦٦ دولة عضوا، ومؤسسات رائدة في ميدان التنمية، والأوساط العلمية، ومجموعة واسعة من منظمات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، من أجل تحقيق برنامج بيئي عالمي مشترك للحفاظ على الخير العام. والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والعالمي ناشطة للغاية في إطار مرفق البيئة العالمية. فهي تنفّذ أو تشارك في تنفيذ ما يزيد على ١٥٠ مشروعا يمولها مرفق البيئة العالمية أو تتضمن عقودا أو عقودا من الباطن مع منظمات غير حكومية. وتشارك أكثر من ٦٠ شبكة من شبكات المنظمات غير الحكومية الإقليمية والعالمية في تصميم وتنفيذ مشاريع متعلقة بالمياه العابرة للحدود يمولها مرفق البيئة العالمية. وقدّم برنامج المنح المالية الصغيرة التابع للمرفق حتى الآن منحا مالية لتمويل ما يزيد على ٢٠٠ ١ مشروع نفّذتها منظمات غير حكومية.

ويركّز مرفق البيئة العالمية بقوة على إشراك القطاع الخاص في عملياته. فقد ساعد على سبيل المثال على إيجاد سبل ابتكارية للحصول على التزامات من القطاع الخاص وإشراكه في استخدام وتطبيق تكنولوجيات سليمة بيئيا، وخاصة تكنولوجيات الطاقة النظيفة. ويقوم النهج التشغيلي لمرفق البيئة العالمية على بناء الشراكات في إطار ما يوفره من تمويل.

الإطار ٥

التحالف العالمي للقاحات والتحصين

تأسس التحالف العالمي للقاحات والتحصين بعضوية واسعة النطاق تتكون من شركاء ينتمون إلى القطاعين العام والخاص. ويهدف هذا التحالف إلى التصدي للتحديات الرئيسية الثلاثة التالية:

- لا يزال هناك ٣٠ مليون طفل لا تتوفر لهم خدمات التحصين العادية، ويعيش ٢٥ مليون من بينهم في أفقر أقطار العالم؛
- لا تزال أفقر مناطق العالم محرومة من اللقاحات الجديدة المعتدلة التكلفة ضد الأمراض الفتاكة؛
- لا يخصص تمويل كاف لأنشطة البحث والتنمية المتعلقة باللقاحات ضد الأمراض التي تعتبر من أولويات الصحة العامة في العالم النامي.

وبالإضافة إلى الوكالات التي ساهمت تقليديا في أنشطة التحصين، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فإن شركاء آخرين قاموا

إما بتجديد التزامهم بالتحصين، أو بالإعلان عن اهتمامهم بهذا المجال، وهؤلاء الشركاء هم البنك الدولي، ومؤسسة روكفلر، وقطاع الصناعة الصيدلانية، ومؤسسة بيل وميلندا غيتس، وعدد من المعاهد التقنية ومعاهد البحوث.

ويتيح التحالف العالمي للقاحات والتحصين تركيزا استراتيجيا طويل المدى لأعضائه، ويضمن وجود صوت قوي يدعو إلى أهمية التحصين في المحاورات والمناقشات المتعلقة بإصلاح القطاع الصحي، وفي المناقشات المتعلقة بالتنمية ذات النطاق الأوسع، ومنها على سبيل المثال، المناقشات المتعلقة بآليات تخفيف أعباء الديون. ويتم من خلال هذا التحالف وفرق العمل التابعة له وضع استراتيجيات تهدف إلى توسيع نطاق شمول التحصين فيما يخص كلا من عدد الأطفال الذين يتم تلقيحهم وعدد المضادات المعطاة لكل طفل.

وقد أنشئت فرق عمل يرأسها الوكالات الشريكة وممثلون عن العناصر المكونة الرئيسية، وذلك للتعامل مع التمويل (بقيادة البنك الدولي)، والتنسيق القطري (بقيادة منظمة الصحة العالمية)، والدعوة (بقيادة اليونيسيف)، والبحث والتنمية (منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي، رؤساء/مشاركون). وتقوم فرق العمل هذه بالجمع بين الشركاء من أجل تنسيق تخطيط العمل والدفع قدما بالأنشطة الرامية إلى الوصول إلى علامات بارزة في مجال تحقيق أهداف التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

وقد اجتذب التحالف العالمي للقاحات والتحصين موارد جديدة ذات قيمة لتحفيز العمل الموجه نحو تحقيق هذه الأهداف. ويمثل الصندوق العالمي للقاحات الأطفال أحد أدوات التمويل التي أنشأها شركاء التحالف العالمي للقاحات والتحصين لتوفير دعم مالي إضافي لبرامج التحصين في أفقر البلدان (وهي البلدان التي يبلغ فيها معدل دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من ٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية). ويتلقى الصندوق العالمي للقاحات الأطفال الدعم من التبرعات السخية التي يقدمها القطاعان الخاص والعام. وهو آلية مستقلة تقوم بتوزيع التمويل وفقا للتوصيات المقدمة من مجلس التحالف العالمي للقاحات والتحصين. وتستخدم هذه الأموال بشكل استراتيجي لتقديم الحوافز في مجالات تقييم البرامج، والتخطيط على المدى الطويل، والتنسيق بين الشركاء على المستوى القطري، وإدخال اللقاحات الجديدة، أو التي لا تستعمل استعمالا كافيا، وسلامة التحصين، وتحسين خدمات التحصين. وبالإضافة إلى تمويل تكاليف اللقاحات، فإن الصندوق العالمي يتيح استفادة البلدان من الأموال غير المخصصة، وذلك على أساس ما تحققه هذه البلدان من أداء يقاس من خلال الزيادات في عدد الأطفال المحصنين.

الإطار ٦

مشروع لقاحات الالتهاب السحائي الوبائي من أجل أفريقيا

سببت الآثار المدمرة لأوبئة الالتهاب السحائي معاناة هائلة في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، التي يطلق عليها ''حزام الالتهاب السحائي''، وذلك لما يزيد على ١٠٠ سنة. ويمتد هذا الحزام من إثيوبيا في الشرق إلى السنغال وغامبيا في الغرب، ويربو عدد سكانه على ٢٠٠ مليون نسمة معرضين للإصابة. وتعاني البلدان الواقعة داخل نطاق مرض الالتهاب السحائي من أوبئة سحائية متكررة، وهي غالبا ما تقع في دورات غير منتظمة كل ٥ إلى ١٢ سنة. وخلال فترة الوباء، يكون معدل الإصابات عاليا في جميع الفئات العمرية، بما في ذلك صغار الراشدين الذين لا يزالون في مقتبل العمر. ومن ثم، فإن المأساة الإنسانية للضحايا وأسرهم تؤدي إلى كوارث اجتماعية واقتصادية للبلدان المتضررة. ويقتضي الأمر الاضطلاع بأنشطة هائلة في مجال الصحة العامة تؤدي إلى عرقلة البرامج الأخرى، وتكون باهظة التكلفة.

وحتى تتسنى الوقاية من مرض الالتهاب السحائي الوبائي في بلدان الحزام السحائي الأفريقي، والقضاء عليه كهدف نهائي، قامت منظمة الصحة العالمية، وبرنامج بيل وميلندا غيتس للقاحات الأطفال، تحت مظلة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، بإنشاء شراكة تعمل على الإسراع باستحداث، وتقييم، وإدخال الفئة المصلية ألف زائد جيم من اللقاح المزدوج السحائي في وقت قصير وبسعر في متناول الجميع. وتتوفر منذ عشر سنوات التكنولوجيا اللازمة لإنتاج لقاحات سحائية مزدوجة مأمونة وفعالة من أجل أفريقيا. وتم تقييم نماذج أولية بدرجة نجاح عالية جدا، وتبين أنها مكسبة للمناعة بشكل عال، وأنها تستحث الذاكرة المناعية لدى الأطفال الرضع الأفارقة. ومع ذلك، فقد توقفت هذه البرامج لسبب يعود إلى أن فئة المصل ألف من مرض الالتهاب السحائي مقتصرة على الأشخاص الذين يعيشون في أفقر البلدان، وأن عوائد الاستثمار في هذا المجال يعتقد أنها شديدة الانخفاض.

ولهذه الأسباب، قامت منظمة الصحة العالمية وبرنامج لقاحات الأطفال، بالبحث عن بدائل مختلفة لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى خفض التكاليف ومخاطر تطوير المنتجات، وتسعى إلى إيجاد الحوافز من خلال توفير السوق وتقديم مكافآت اقتصادية أخرى، أو إزالة العوائق الاقتصادية. ويمكن لشراكة القطاعين العام والخاص أن تصبح نموذجا لتنظيم تمويل سوق اللقاحات في بلدان نامية أخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الشركاء ملتزمون بالبحث عن الموارد الضرورية لكفالة شراء اللقاحات بكمية كافية لمواجهة الاحتياجات المتوقعة، وبالتخطيط بعناية لإدخال اللقاح من خلال برامج التحصين الجماعية والمعتادة، بالتعاون مع المبادرات الأخرى في مجال الصحة العامة في أفريقيا.

الإطار ٧

مبادرة مكافحة الملاريا

أطلق البنك الدولي مبادرة مكافحة الملاريا في سنة ١٩٩٨، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتهدف هذه المبادرة إلى التخفيض بواقع النصف لعدد الوفيات بسبب الملاريا بحلول سنة ٢٠١٠. وتعمل المبادرة في سياق وضع أنظمة للصحة المستدامة، وتفيد من ما يتوفر من أوجه قوة تختص بها كل وكالة من الوكالات المشاركة، وتجميع الموارد في جهد يهدف إلى القضاء على جوانب التداخل المكلفة.

وتضم المبادرة البلدان المتضررة بالملاريا، ووكالات الأمم المتحدة، ومصارف التنمية، والمانحين الثنائيين، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأوساط البحثية وأوساط المكافحة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. ولا تمثل مبادرة مكافحة الملاريا آلية تمويل، ولكنها تهدف إلى دعم البلدان من خلال إقامة شراكات عالمية لضمان تمتع هذه البلدان بفرص الوصول الفعالة إلى المعلومات، والتكنولوجيا، والموارد المالية الضرورية للحد من الأعباء الواقعة عليها بسبب مرض الملاريا. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أنشأت منظمة الصحة العالمية مشروعا لمبادرة مكافحة الملاريا من اختصاص المكتب التنفيذي مدته خمس سنوات، ومقره في جنيف، وذلك لخدمة الشراكة العالمية في مجال وضع الاستراتيجيات، وللاضطلاع بمهام الأمانة.

وهناك مبادرتان أخريان هامتان لهما صلات وثيقة بمبادرة مكافحة الملاريا، أولاهما هي المبادرة المتعددة الأطراف بشأن الملاريا التي أطلقها، ٣٧ بلدا و ٣ وكالات حكومية دولية في سنة ١٩٩٧ بهدف زيادة التمويل المخصص للبحوث، وتعزيز الاتصالات والشبكات من أجل تعزيز البحوث الأكثر فعالية في مجال الملاريا. ومنذ ذلك الحين، ركزت هذه المبادرة على تعزيز إمكانيات مراكز البحث الأفريقية على وضع وتحسين الأدوات اللازمة لوقف انتشار الملاريا.

أما المبادرة الأخرى، فهي مبادرة الأدوية الجديدة لمكافحة الملاريا، وتعالج هذه المبادرة التحدي المتمثل في تحديد نظم علاج فعالة لمواجهة اكتساب طفيليات الملاريا لمقاومة متزايدة ضد الأدوية. ويتم تمويل هذه المبادرة من القطاع العام ومن الهيئات الخيرية، ومن خلال الدعم المقدم عينا من الشركاء في الصناعة. وتعمل المبادرة في الوقت الحالي كمؤسسة مستقلة، وقد شُرع فيها استجابة لوجود نقص في الحوافز لدى القطاع الصناعي للسعي إلى إيجاد منتجات جديدة لمكافحة الملاريا. وهي تعمل بوصفها برنامجا صناعيا فعليا للبحث والتطوير، يهدف إلى تسجيل وتسويق أدوية جديدة مضادة للملاريا كل خمس سنوات، تكون مناسبة وسعرها في متناول الجميع.

وفي حين أن التكنولوجيات، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا تستطيع في حد ذاتها أن تحل مشاكل الفقر والتخلف، فإنها تتيح إمكانيات ضخمة لتوليد المعرفة، وإتاحتها، ونشرها، وتقاسمها، وهو الأمر المهم للتنمية البشرية المستدامة. بيد أن هناك أخطارا كامنة، وتهديدات، وعقبات يجب علاجها: فتدفق المعلومات واكتساب المعرفة يمكن أن يؤثر عليهما، أو حتى أن يعوقهما، عوامل مثل السلطة، والمؤسسات، والتفسيرات التي يعطيها الأفراد للمعلومات، أو اتجاهاتهم حيالها، وتجاه مواردها ووسائط نقلها. وفهم هذه العلاقات المتداخلة المعقدة هو ذو أهمية حيوية إذا ما أرادت البشرية أن تستفيد على الوجه الأكمل من ثمار التكنولوجيا، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشارك وكالات منظومة الأمم المتحدة في البحث الهادف إلى فهم هذه المسائل المعقدة في إطار حوار عالمي – شراكة المعرفة العالمية – وهو حوار ضروري من أجل وضع الأسس لمعرفة تتسم حقا بالعالمية والقدرة على التمكين، ولمجتمع المعلومات (انظر الإطار ٨).

٦٨ – وكما وردت الإشارة إليه سابقا، فإن استثمارات القطاع الخاص قد اقتصرت على أسواق قليلة ناشئة ذات حجم أكبر في البلدان النامية. وتبين تجربة شرقي آسيا أنه حتى يتسنى للدول النامية أن تتمتع بمعدلات نمو أسرع ينجم عنها حد فعلي من الفقر، فإنها تحتاج إلى اجتذاب الاستثمار الخاص في قطاعاتها الإنتاجية. وشاركت وكالات منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية حتى يتسنى لها اجتذاب الاستثمار الخارجي الذي تحتاج إليه. وتمثل الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية (انظر الإطار ٩) بعدا جديدا لذلك الجهد الذي يقوم على شراكة مع إحدى شركات القطاع الخاص تتيح موارد حقيقية للاستثمار في البلدان النامية. وهذا ليس إلا مثالا آخر لمصداقية التأكيد بأن القطاع الخاص يمتلك القوة المالية والتكنولوجيا اللازمة التي متى أُحسن استخدامها في سياق شراكة صادقة يمكن أن تقدم مساهمة إيجابية لعملية التنمية.

ثالثا – الاستنتاجات والتوصيات

٦٩ – إن المعرفة والتطورات التكنولوجية ذات أهمية حيوية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فضلا عن تحقيق الاندماج الفعال والمفيد للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة. وتتطلب التنمية المستدامة على أساس عالمي نقلا أسرع وتيرة للمعرفة والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الإطار ٨

شراكة المعرفة العالمية

تمثل شراكة المعرفة العالمية شراكة بين منظمات عامة وخاصة ومنظمات غير ربحية، تتشارك في الرسالة والالتزام باقتسام المعلومات والتجارب والموارد، من أجل تشجيع إيجاد إمكانية واسعة للحصول على المعرفة والمعلومات بوصفها أدوات للتنمية المستدامة والمنصفة، واستخدامها بصورة فعالة. وانبثقت شراكة المعرفة العالمية من تعاون عشرات المنظمات في الإشراف على مؤتمر عام ١٩٩٧ للمعرفة العالمية المنعقد في تورنتو في كندا، في حزيران/يونيه ١٩٩٧، تحت عنوان ''المعرفة من أجل التنمية في عصر المعلومات''.

ويضطلع أعضاء الشراكة بأدوار ومسؤوليات معينة، بما في ذلك التعاون عبر نطاق من المبادرات، منها على سبيل المثال، المشروعات النموذجية والمؤتمرات وحلقات العمل، ومبادرات بناء القدرات وتقاسم المعلومات وتنسيق المشروعات. وتصبح المنظمات أعضاء في شراكة المعرفة العالمية باستيفائها لشروط معينة، تشمل الالتزام بالمساهمة في مبادرة واحدة على الأقل من المبادرات التي ينظمها الأعضاء الحاليون في الشراكة. وبينما يتشارك جميع الأعضاء في تأييد المبادئ والأهداف العامة للشراكة، إلا أنهم يعتبرون أحرارا في اتخاذ القرار بشأن المبادرات المتصلة بالشراكة التي تتلقى دعمهم والتي يصبحون ناشطين فيها. وتعود عضوية شراكة المعرفة العالمية على المنظمات بمنافع عديدة، بما في ذلك الحصول على الموارد والمعلومات التي تساعدها في تطوير نفسها وتحقيق أغراضها وأهدافها.

وتعزز شراكة المعرفة العالمية فهم الكيفية التي يمكن أن تغير بها المعرفة والمعلومات، لا سيما استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، طبيعة جهود التنمية الدولية في عصر المعلومات، تغييرا جذريا مستندة في ذلك إلى الدروس المستفادة من التقييم المشترك والممارسات المعرفية. وتواصل شراكة المعرفة العالمية توسيع الفهم داخل وكالاتها، ووسط المنظمات الأخرى، على امتداد الساحة العريضة للتنمية الدولية. وتدعم شراكة المعرفة العالمية قنوات الاتصالات التي تقوم بما يلي:

- تساعد أعضاء الشراكة في نشر معلومات ''المعرفة من أجل التنمية'' على نطاق واسع؛
- تيسِّر الاتصال فيما بين أعضاء الشراكة بغية تشجيع أنشطة العمل التعاوني؛
- تدعم الاتصالات والتغذية العكسية بالمعلومات إلى أعضاء الشراكة عن نطاق واسع من مشاريع وسياسات ''المعرفة من أجل التنمية''.

وتساعد شراكة المعرفة العالمية منظمات في مختلف أنحاء العالم على بناء القدرات في مجال فعالية إعداد وتقاسم وتطبيق المعرفة، بما في ذلك القدرة على إعداد السياسات العامة المناسبة، والأطر التنظيمية للجمعيات المعرفية. وتيسر شراكة المعرفة العالمية التعاون في العمل بين مجموعاتها المختلفة، بما في ذلك الشبكات الإقليمية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تصميم وتنفيذ نماذج ابتكارية، وإلى قيام مشاريع مشتركة ومبادرات تشارك فيها قطاعات مختلفة. وتسعى شراكة المعرفة العالمية إلى توسيع الفرص أمام البلدان النامية كي تكون لها أدوار متساوية في صنع القرار.

وتقدم أمانة شراكة المعرفة العالمية، التي يوجد مقرها في المعهد الوطني للتكنولوجيا في ماليزيا، الدعم إلى الشراكة، كما تتولى التحضير لاجتماعاتها، وتنفيذ قراراتها. وهي تعتبر مسؤولة عن تنفيذ ثلاثة نطاقات واسعة من الخدمات الأساسية، هي:

- تقديم الدعم البرنامجي والتحليلي إلى الشراكة ولجانها، وإلى النطاق الأوسع من أعضائها؛
- توفير الخدمات التنظيمية والإدارية والإعلامية وخدمات الاتصالات بالنيابة عن الشراكة؛
- تعزيز الشراكات وتنظيم العلاقات، في كل من المجالين الداخلي والخارجي للشراكة، دعما لأهدافها وولايتها.

الإطار ٩

الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الالكترونية (SoftBank)

تمثل الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية مشروعا مشتركا بين المؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي ومؤسسة (سوفت بنك) SoftBank، وهي شركة عالمية للتجارة الإلكترونية مقرها في اليابان. وتلعب المؤسسة المالية الدولية دورا رئيسيا في البناء الهيكلي للمشروع وفي تنفيذه كذلك. كما كان لها دور أساسي في إعداد تصور المشروع بوصفه آلية فعالة لتسريع انتشار ثورة شبكة الحاسوب العالمية (الإنترنت) وبث المعرفة إلى الأسواق الناشئة في البلدان النامية. ويساعد دخول المؤسسة المالية الدولية في المشروع على تركيز الانتباه على الفرص المتاحة في البلدان النامية أمام هذه الصناعة السريعة التطور؛ وتوفير المصداقية الضرورية للمشروع كي يجتذب الشريحة العليا من الشركاء الاستراتيجيين في مجال الأعمال ومباشري الأعمال الحرة؛ ومد الأسواق الناشئة بالمعارف والخبرات التي سيكون لها تأثير حيوي على نجاح تنفيذ المشروع؛ وتحديد جانب من المصاعب التي تعوق نشر استخدامات الإنترنت؛ وإدخال الاستثمار الموازي والخبرة في عملية إعداد البنية الأساسية المادية والتجارية المواتية.

وقد سجل مشروع الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية، لكنه يعتبر مسؤولا عن حضانة شركات التجارة الإلكترونية في ١٠٠ بلد نام تقريبا. وهو يهدف إلى تأسيس مؤسسات أعمال مرتبطة بالإنترنت في البلدان النامية، عن طريق إقامة سلاسل واسعة من الشراكات مع الأطراف الناشطة الرئيسية في هذا المجال. وهو يتبع نهجا ذا مسارين، وذلك عن طريق:

- إقامة شركات قابضة مع شركات التجارة الالكترونية الراسخة، بغية نقل أعمالها إلى الأسواق المختلفة،وتكييفها مع هذه الأسواق؛
- المساعدة في تشجيع تطوير أعمال التجارة الإلكترونية المحلية، عن طريق دعم مباشري الأعمال الحرة المحليين.

وتجلب المبادرة إلى الأسواق النامية نماذج ناجحة لمشاريع التجارة الإلكترونية الرائدة النموذجية، كما تدعم المؤسسات المحلية عن طريق نهج الحضانة الذي يتيح لمباشري الأعمال الحرة التركيز على المفاهيم العامة للأعمال، بينما تقوم نواة من الخبراء المتمركزين في المقر بمعالجة المتطلبات الجانبية العديدة لبدء العمل. ومن شأن نمو مجال الأعمال الإلكترونية والمؤسسات القائمة على الإنترنت في العالم النامي أن يضيِّق هوة التكنولوجيا الرقمية، أو

الفاصل الرقمي، بين البلدان التي تملك إمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات، والبلدان التي يعوقها اعتمادها على مصادر المعلومات وأدوات العمل التقليدية.

ويرمي المشروع إلى تحسين مستويات إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت في البلدان المستهدفة، عن طريق إثارة اهتمام المستثمرين بالأسواق الناشئة، الأمر الذي سيساعد بدوره على خفض أسعار الحصول على خدمات الإنترنت، وزيادة عدد المشتركين فيها. ويعزز مشروع الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية أيضا توفير خدمات الإنترنت المجانية أو المعانة للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، بغية زيادة المعارف وإتاحة الإمكانيات أمام شعوب البلدان النامية.

ويستخدم المشروع خمسة نهج لتخطي الفاصل الرقمي، هي:

- الاستهداف الفعلي لجميع الأسواق الناشئة، ابتداء بمائة بلد تقريبا؛
- إشراك مقدمي تكنولوجيا الإنترنت وبنيتها الأساسية الرئيسيين؛
- إقامة شراكات مع الشركات مباشري الأعمال الحرة على المستوى المحلي في كل سوق من الأسواق المستهدفة؛
- توفير الاحتياجات من رؤوس أموال المجازفة؛
- استخدام نهج حضانة الأعمال من أجل تيسير تسارع قيام الشركات الجديدة.

ويقيم مشروع الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية مشروعات مشتركة مع الشركات الرئيسية للتجارة الإلكترونية، بغية الإشراف على انطلاق هذه الشركات إلى الأسواق المستهدفة في البلدان النامية على مستوى العالم. وتؤدي هذه المشاريع المشتركة الجديدة بدورها إلى قيام مشاريع مشتركة مع مباشري الأعمال الحرة والمستثمرين على المستوى المحلي، من أجل إنشاء وإطلاق وتشغيل شركات محلية للتجارة الإلكترونية، باستخدام النموذج الأم، بالنسبة لكل بلد واحد من البلدان المستهدفة. ويجري التركيز عند تحديد البلدان المستهدفة، على التزام الدولة بتطوير خدمات الإنترنت، والانتشار الكافي للاتصالات الهاتفية والاتصال اللاسلكي، وأنظمة البث الإذاعي، وعلى وجود ما يكفي من الهياكل الأساسية المواتية التي تجعل تنفيذ خدمات الإنترنت شيئا مجديا.

وستشترك مؤسسة سوفت بنك اليابانية والمؤسسة المالية الدولية التابعة للبنك الدولي ومجموعة رئيسية من مقدمي الهياكل الأساسية لشبكة الإنترنت، في تكوين مركز عالمي للإنترنت، يكون قادرا على توفير أحدث ما توصل إليه العلم في مجال الهياكل الأساسية

للتكنولوجيا، وما يتصل بذلك من أجهزة وخدمات، لمشروع الأسواق الناشئة لمصارف الاستثمار الإلكترونية وشركاته المشتركة. ومن شأن ذلك أن يعزز نقل التكنولوجيا وإعداد قاعدة تكنولوجية ناضجة في البلدان المستهدفة. وأجرت مؤسسة سوفت بنك اليابانية والمؤسسة المالية الدولية، اتصالات أيضا مع بعض شركات الإنترنت وشركات تكنولوجيا الهياكل الأساسية الرئيسية، وتلقت ما يفيد باهتمام هذه الشركات، التي ستشارك في المبادرة في شكل مستثمرين ومقدمي تكنولوجيا.

٧٠ - وبدأت الشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، تظهر بوصفها نهجا ضروريا لكفالة النقل الحقيقي والملموس والمستدام للمعرفة والتكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى البلدان النامية. ويملك القطاع الخاص تحت تصرفه القدرة المالية والمدخلات التكنولوجية، التي تستطيع، إذا استخدمت بالصورة الصحيحة في سياق شراكة حقيقية، أن تشكل مساهمة إيجابية في عملية التنمية. ولمؤسسات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية، دور أساسي في كفالة تحقق نواتج مفيدة للجهود الإنمائية. فهي تملك القدرة على استقطاب أصوات قطاعات المجتمع المختلفة، وتوفير الإطار اللازم للمشاورات والإجراءات المحلية، التي تعزز من قيمة العملية الإنمائية.

٧١ - وهناك حاجة إلى أن تحدد بوضوح المبادئ التي تحكم الشراكة بين منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، لا سيما القطاع الخاص. ويتعين أن تغذى هذه المبادئ، بالنسبة لكيانات منظومة الأمم المتحدة، بالقيم الأساسية للأمم المتحدة، أي قيم التضامن، والمسؤولية الاجتماعية، والتعاون الدولي، والإشراك والمشاركة من قبل الجميع، وكذلك تمكين الفقراء. ويتعين أن يكون الهدف هو تحقيق المزيد من المساواة والعدالة الاجتماعية. ولا يوجد تضارب بين اعتبارات حافز الربح وقيم امتلاك الأسهم لدى القطاع الخاص، في جوهرها، وبين هذه القيم العالمية التي ترعاها الأمم المتحدة. فمن شأن تحقيق تلك القيم والأهداف، لا سيما القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، أن تؤدي مباشرة إلى توسع الأسواق وتعاظم الأرباح بالنسبة للقطاع الخاص. وعليه فإن التحدي يكمن، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة وشركائها من القطاع الخاص، في إعداد نماذج للأعمال تتجسد فيها القيم والأهداف العالمية للأمم المتحدة، وحاجة القطاع الخاص إلى تحقيق الربح وإلى قيم امتلاك الأسهم. وستكون هذه النماذج بالضرورة نماذج لأعمال ذات منظور طويل الأجل، كما سيكون من شأنها زيادة وضوح الفقراء، لا سيما في البلدان النامية، والمستهلكين والبيئة وذوي المصلحة، بحيث يستوون في المستوى مع ملاك الأسهم عند صنع القرار في الشركات.

٧٢ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور حفاز حاسم في بناء الشراكات، يمكن أن يقدم مساهمة مستديمة ونافعة في التنمية العالمية. وللمنظومة دور هام تقوم به، لا سيما في عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا، وبصفة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ولكي يتحقق ذلك الغرض، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- دعم الجهود الوطنية للتنمية التكنولوجية عن طريق المساعدة الدولية الجيدة التخطيط. وتعتبر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية التكنولوجية عناصر هامة للاستراتيجيات الإنمائية في البلدان النامية. ويتعين توجيهها بحيث تستهدف تعزيز قدرات البحوث الوطنية العلمية والتكنولوجية، والقدرات الإنمائية، وتعزيز قدرة الاستيعاب فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وإدماجها ونشرها؛

- دعم الفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات المنشأة حديثا، بوصفها إطارا مؤسسيا ونهجا، يمكن من خلالهما تحديد وتقييم ونقل وتكييف المعرفة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومتابعتها بعد النقل؛

- تشجيع ترتيبات الشراكة فيما بين الغرف التجارية ومؤسسات الأعمال والمنظمات الصناعية الأخرى في البلدان المتقدمة والنامية، بغية المساعدة في نشر أفضل الممارسات، بما في ذلك التدريب على المهارات والمعارف الفنية، والممارسات الإدارية واستخدام أدوات الإدارة الجديدة، والتعاون المؤسسي؛

- تشجيع إعداد نماذج أعمال تتسم بالمسؤولية الاجتماعية وباحترام الثقافات المحلية، وأن تمتثل مع ذلك القيم والأهداف العامة للأمم المتحدة. ويتعين أن يتجسد في مثل هذه النماذج عنصر قوي لمسؤولية الشركات الاجتماعية، وبعد إنمائي ملموس. ويتعين أن تعالج هذه النماذج أيضا احتياجات الفقراء، وأن تكون مملوكة للبلدان والمجتمعات المحلية التي تسعى إلى خدمة مصالحها؛

- مساعدة حكومات البلدان النامية على إنشاء الأطر الضرورية، في مجالات السياسة العامة والقانون والدستور، التي تكفل تمكنها من النجاح في حيازة وتكييف واستخدام التكنولوجيا، لا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

- تصميم برامج خاصة بأقل البلدان نموا، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، يكون من شأنها تعزيز قدرات هذه البلدان على الاستفادة من نقل المعرفة والتكنولوجيا؛

- تقديم المساعدة إلى مؤسسات المجتمع المدني في البلدان النامية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنظمات غير الحكومية، بغية تمكينها من المشاركة الكاملة في ترتيبات الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء من البلدان الصناعية؛

- كفالة وكالات منظومة الأمم المتحدة لأن تكون المبادئ والنهج التي تحكم ترتيبات شراكاتها ممتثلة لقيم وأهداف الأمم المتحدة، ولجدول أعمالها المتعلق بالتنمية. ويتعين على وكالات منظومة الأمم المتحدة أن تلتزم، بدون فرض قيود على ترتيبات الشراكة، بنهج شراكة ذي مبادئ مشتركة، يشتمل على المبادئ التالية: أن يكون هناك هدف مشترك يتسق مع مثل وأهداف الأمم المتحدة، وأن تكون هناك شفافية، وألا تمنح ميزة إلى أي كيان يدخل في شراكة مع الأمم المتحدة بدون وجه حق، وألا يضار استقلال وحياد منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، واستقلال وحياد الوكالة المعنية بصفة خاصة؛

- إجراء تحليلات للشراكات القائمة الآن،من أجل تحديد الدروس المستفادة في هذا المجال، واقتسام الاستفادة على نطاق واسع من هذه الدروس، بغية التمكين من إدماجها في أية شراكة جديدة. ولتحقيق ذلك، يتعيَّن إنشاء آليات وأدوات لرصد وقياس وتقييم فعالية مبادرات شراكة نقل المعرفة والتكنولوجيا، فيما يتعلق بأدائها، خاصة فيما يتصل بتحقيق الأغراض والأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي حددها الشركاء؛

- مساعدة البلدان النامية والمؤسسات الإقليمية التابعة للبلدان النامية، في بناء شبكات محلية ووطنية وإقليمية للشراكات، تتناسب مع المتطلبات التي تفرضها التحديات المعينة التي تواجهها.

الحواشي

(١) انظر الصكوك القانونية التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (مطبوعات أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (''غات'')، رقم المبيع GATT/1994-7).

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.D.20.

(٣) نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٨.

(٤) جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠١.